الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة

بتاريخ 26 مارس 2019 بين وزارة المالية ومجموعة من

البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة

(2019 / 26)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 04 / 04 / 2019

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** اتفاقية القرض.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 19 / 04 / 2019

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب الرئيس: الهادي بن ابراهم

مقررة اللجنة: ليلى الحمروني

المقرر المساعد: العجمي الوريمي

المقرر المساعد: حسام بوننـي

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 11 أفريل 2019
جلسة اللجنة: 17 أفريل 2019 **القرار:** الموافقة بأغلبية الحاضرين (7 مع و3 محتفظ) **تاريخ إنهاء الأشغال:** 19 أفريل 2019 **رئيس اللجنة :** منجي الرحوي **المقرر المساعد:** حسام بوننـي

أوّلا ـ تقديم المشروع:

قصد تعبئة موارد ميزانية الدولة لسنة 2019 وللاستفادة من الإيداعات بالعملة لغير المقيمين الموجودة لدى البنوك المحلية، قامت وزارة المالية بتاريخ 26 مارس 2019 بإبرام اتفاقية قرض بمبلغ 356 مليون أورو مع مجموعة من البنوك المحلية.

يخضع القرض للشروط المالية التالية:

- المبلغ: 356 مليون يورو (ما يعادل حوالي 1230 م.د)،
- فترة السّداد: يسدّد القرض حسب اختيار البنك على الطريقتين التاليتين:
  - ✓ ثلاثة أقساط سنوية متساوية،
  - ✓ دفعة واحدة بعد مضي ثلاث سنوات،
- نسبة الفائدة: تدفع فائدة سنوية قدرها:
  - ✓ 2,25 % في صورة اختيار طريقة سداد سنوي،
  - ✓ 2,5 % في صورة اختيار طريقة سداد الأصل دفعة واحدة.

يلخص الجدول التالي مساهمة كل بنك في القرض المجمع:

سداد سنوي بنسبة فائدة: 2,25 %		**سداد دفعة واحدة بنسبة فائدة: 2,5 %**	
البنك	**المبلغ (م أورو)**	**البنك**	**المبلغ (م أورو)**
بنك تونس العربي الدولي	150	مصرف شمال إفريقيا الدولي	5
الاتحاد الدولي للبنوك	50		
البنك الوطني الفلاحي	30		
بنك الإسكان	30		
التجاري بنك	25		
الشركة التونسية للبنك	20		
بنك الأمان	20		
البنك العربي لتونس	15		
البنك التونسي	7		
بنك تونس العالمي	3		
بنك تونس والإمارات	1		
مجموع (1)	**351**	**مجموع (2)**	**5**
المجموع العام (2+1)		**356 مليون أورو**	

ثانيا . أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 17 أفريل 2019 وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاقية.

وفي بداية الجلسة، قدم السيد الوزير مشروع هذا القانون، ووضّح أن هذا القرض يهدف إلى تثمين الموجودات من العملة الصعبة وتوظيفها باعتبار أن البنوك لها الحرية في توظيف الموجودات من العملة الصعبة في الخارج والدولة تريد الاستفادة من الإيداعات من العملة الصعبة بوضعها على ذمة الاقتصاد الوطني.

وأشار إلى أن هذا القرض موجّه لتعبئة موارد ميزانية الدّولة المتأتية من القروض والتي تمّ الترخيص فيها بمقتضى قانون المالية لسنة 2019. كما أفاد أن هذا القرض يهدف إلى الاستفادة من الإيداعات بالعملة الصعبة لغير المقيمين قصد دعم السوق المحلية بالعملة الصعبة، ونوّه من جهة أخرى بشروط القرض مبينا أن نسبة الفائدة تفاضلية مقارنة بالخروج على الأسواق المالية العالمية.

وتقدم السّادة النواب باستفسارات وملاحظات وتوصيات تمحورت حول النقاط التالية:

- التنويه بايجابيات هذا القرض من حيث الشروط الميسرة وتنويع مصادر التمويل والتوجه نحو الاقتراض الداخلي،
- على أي أساس تم تحديد مبلغ الاقتراض،
- التخوّف من أن يؤدي هذا الاقتراض إلى شح في العملة الصعبة لدى البنوك مما يرفّع من وتيرة انزلاق سعر صرف الدينار،
- هل أن هذا القرض موجّه لتسديد خدمة الدين خاصة وأن مخزون العملة الصعبة لا يكفي لأكثر من 83 يوم توريد،
- اعتبار أن نسبة عجز الميزانية المسجلة سنة 2018 غير واقعية إذا احتسبنا مستحقات عدد من المؤسسات العمومية لدى الدولة مثل الشركة التونسية للكهرباء والغاز وصناديق الضمان الاجتماعي وديوان التجارة وغيرها،

- الاشارة إلى أن انخفاض عجز الميزانية راجع إلى تحسن الاستخلاص من طرف وزارة المالية وليس نتيجة لتطور حقيقي للاقتصاد،
- ضرورة التثبت من أن مصادر هذا القرض هي توظيفات لدى البنوك على المدى البعيد حتى لا يؤدي هذا القرض إلى تفاقم انزلاق سعر صرف الدينار،
- توصية بأن يكون خلاص القرض على 3 أقساط حتى لا يتم إثقال كاهل ميزانية سنة 2021،
- اعتبار أن ارتفاع حجم المديونية يعود أساسا لعدم اعتماد أدوات تغطية مخاطر الصرف بالرّغم من التوصيات المتكررة للجنة المالية لاعتماد هذه الادوات.

وفي ردّه، اعتبر السيد الوزير أن هذا القرض عملية مُربحة للدولة والبنوك الوطنية والاقتصاد بصفة عامة، وشروطه تفاضلية مقارنة بالخروج على السوق المالية العالمية في هذه الفترة.

وبخصوص تأثير هذا القرض على انزلاق سعر صرف الدينار، أشار إلى أن الاموال التي سيتم اقتراضها موظفة في الأسواق المالية العالمية وبتالي هذا القرض لن يؤدي إلى شح في العملة الصعبة لدى البنوك المحلية بل سيؤدي إلى دعم احتياطي البنك المركزي من العملة الصعبة.

كما أوضح السيد الوزير أن ارتفاع التداين بالعملة الصعبة ناتج أساسا عن ارتفاع العجز الجاري وفي المقابل تراجع الاستثمار الخارجي والادخار الوطني، وشدد على ضرورة تطوير السوق المالية في تونس قصد تحفيز الادخار.

وعن كيفية تحديد مبلغ هذا القرض، أشار أنه تمّ تحديده على أساس نسبة الفائدة الموظفة، لذلك فإن أي زيادة سيتم عبر نسبة فائدة أرفع.

وبخصوص احتساب مستحقات المؤسسات العمومية في نسبة العجز المحققة في السنة الفارطة، أوضح أنه تم خلاص جميع مستحقات الشركة التونسية للكهرباء والغاز الراجعة لمصالح الحكومة، كما أفاد بأن القروض الممنوحة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية يتم احتسابها ضمن عجز الميزانية.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

رئيـــس اللجنـــة	**المقرر المساعد**
المنجي الرحوي	حسام بوننني